الرئيسية في الا تكون التسوية في مصلحة اسرائيل في اطلاق . ولا بد هنا من الاشارة بشيء من التفصيل الى هذا المكون الدولي في القرار الفلسطيني . فهذا التفسير الذي ورد في الخطاب الذي القاه ليونيد بريجينيف في مؤتمر السلم العالمي الذي عقد في موسكو في تشرين الاول ١٩٧٣ والذي حدد الفهم السوفياتي لـ « مشكلة اللاجئين » بأنها « ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » ، هذا التفسير طرح امكانية احداث تعديلات في القرار ٢٤٢ تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ولا تعتبرها « مشكلة لاجئين » فقط . وقد انعكس هذا في النقطة الاولى من النقاط العشر والتي رفضت القرار ٢٤٢ مع تخصيص انه « يتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين » . الا انه في الجلسات العامة للمجلس قدم تفسير لهذه النقطة مع تعديل ظهر للوهلة الاولى انه تعديل في الصياغة واللغة الا ان مضمونه السياسي يكتسب دلالة خاصة . فقد وردت النقطة من لجنة الصياغة المنبثقة عن اللجنة السياسية بالنص التالي : « تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من ان قرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين ، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الاساس في اي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف » وقد تم التعديل الذي جرى بحذف حرف « أن » لانه من ناحية لغوية تظل الجملة مفتوحة باستعمال « أن » التي لا خبر لها في الجملة . بيد ان المدلول السياسي في التعديل كما تبدى في التفسير الذي قدمه صاحبه يتجاوز مسألة الصياغة بكثير ، فهو يؤكد موقف المنظمة السابق من القرار ٢٤٢ ، وهذا الموقف معروف وموضح في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير وقرارات مجالسها السابقة ، الذي يرفض القرار ليس فقط لانه « يتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين » ولكنه بالاضافة الى ذلك لانه ينهي حالة الحرب ويؤدي الى الاعتراف بحق اسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة . وهكذا فان « يتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين » جاءت هنا في هذه النقطة عطفا تفصيليا وجزئيا على الموقف الكلي السابق للمنظمة . وقد تأكد هذا الشرح عندما قدم صاحب الاقتراح تفسيره لتعبير « لذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا **الاساس** » ، اي اساس موقف المنظمة السابق من القرار . وقد فاز اقتراح التعديل « اللغوي » باجماع المجلس ولكنا نظن ان هذه النقطة بالتحديد ستظل موضع اجتهادات تفسيرية في المستقبل .

بجانب هذا المنطق الذي كان يتوصل من محاكمة نتائج حرب تشرين ايجابيا ومن معطيات الواقع الدولي الى استخلاص ان التسوية لن تكون كليا في مصلحة اسرائيل ، برز هناك منطق اخر ينطلق من التسليم بايجابيات حرب تشرين وتأثيراتها في اسرائيل وفي اختلال ميزان القوى لغير مصلحتها ، بيد انه يتوصل بالاضافة الى ذلك الى ان الامبريالية الاميركية قد حققت بفضل هجمتها السياسية السريعة التي أعقبت الحرب بعض النجاحات التي تكاد تقلب ايجابيات الحرب الى سلبيات في محاولة منها لبسط النفوذ الامبريالي على كامل المنطقة العربية من خلال الوساطة والتسوية . فقد نجحت الولايات المتحدة حتى الآن في الامور التالية : • وقف اطلاق النار . • استئناف ضخ البترول . • ظهور اميركه بمظهر الصديق للعرب . • تخريب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . • الهجمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب . • استئناف بعض الدول العربية علاقاتها مع اميركه . • وضع حركة المقاومة الفلسطينية في مأزق بالنسبة للقرار ٢٤٢ . وعلى هذا الاساس فانه قول يجافي الحقيقة ذلك الذي يؤكد اننا الآن في موقع القوة ، وبالتالي اننا قادرون على ان نفرض على اسرائيل التسليم ببعض حقوق شعبنا بحيث نصل الى درجة تحقيق حل مرحلي لا يتعارض مع حقوقنا الاساسية